للحافظ ابن رجب الحنبلي

الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة

اعتنى به

قسم التحقيق بدار الحرمين

دار الحرمين
بالقاهرة

□ كافة حقوق الطبع محفوظة للدار □

الطبعة الأولى

1419 هـ - 1999 م

رقم الإيداع : 99/3113
I.S.B.N.: 977-310-029-4

الناشر

دار الحـــــــرمين للطباعة

الإدارة : 72 ش مصر والسودان - حدائق القبة - ت : 4820392

المطابع : ش 112 - جسر السويس - ت / ف : 2979735

كلمة الناشر

بسم اللّه، والحمد للّه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المُشَرَّف بالشفاعة، المخصوص ببقاء شريعته إلى قيام الساعة، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار وأتباعه الأخيار صلاة باقية ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد :- فإن من دواعي الشرف والسرور أن تكون **دار الحرمين** أداة نشرٍ للنافعِ من العلوم وتراثِ الأمة المصون، وإننا في هذا المقام إذ نشكر اللّه تعالى ونشكر القراء الكرام أن أولونا ثقتهم باقتنائهم مطبوعات **الدار**؛ فإن هذا لمما يزيدنا تمسُّكًا بالخط الذي انتهجناه من تيسير اقتناء المطبوعات النافعة بأسعار مخفضةٍ علاوة على حسن الإخراج ودقة المراجعة وجودة الطباعة، وفوق هذا كله - وهو الأهم - عرض مطبوعات **الدار** قبل طبعها على المختصين والمؤهلين ممن يحسن النظر ليكون القارئ في مأمنٍ من خطإٍ لسنا نحن صانعوه، فكانت منشوراتنا - وللّه وحده الحمد والمنة - بديعة الإتقان صحيحة الأركان سليمةً من لفظة «لو كان»، فالحمد للّه الذي جعلنا عن تراث هذه الأمة ذابين وعلى كتب أهل العلم محافظين، واللّه ولي التوفيق.

دار الحرمين

الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة

بسم الله الرحمن الرحيم

نقـــول

بسم اللَّه والحمد للَّه والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه وأئمة هداه .

وبعد ...

فهذا كتاب الحافظ ابن رجب الحنبلي في أهم مسائل الدين ألا وهي ممن يؤخذ دين اللَّه عز وجل ، وكنا سلفًا قد نشرنا كتاب :

« **اللامذهبية قنطرة اللادينية** » للعلامة الكوثري ، وهو في نفس معنى كتاب الحافظ ابن رجب ، فاعترض بعض القراء على شخص المؤلف وموضوع المصَنَّف .

أما المؤلف : فاعْتُرِضَ عليه لما هو معروف عنه في عقيدته وغير عقيدته من أمور أوابد ، والدار بصدد إخراج كتاب لمجموعة من العلماء تبين أمره فيها .

وأما اعتراضهم على موضوع المصَنَّف ؛ فلأنه يدعو إلى اتباع أئمة الهدى وعدم الخروج عليهم بالجديد من القول في الدين بحجة الاجتهاد والدليل .

فأما الأولى : وهي شخص المؤلف ؛ فإن أمره ظاهر كما أسلفنا ، وبلاياه معروفة لدينا ، ولكن الذي لفت انتباهنا أن يرد موضوع ، أو مسألة لأجل أن القائل بها فلان ؛ فليس من شرائط قبول الكلام من شخص أن يكون هذا الشخص قد أصاب في كل أقواله خاصة إذا كان هذا القائل قد شاركه غيره من السابقين بهذا القول ، فهو تابع لمن سبق من الأعلام ليس إلَّا .

وهذا كحال الثقات والضعفاء من الرواة ، فليس كل ثقة يصيب في كل قوله ، وليس كل ضعيف يخطئ في كل قوله ، بل الكذاب نفسه قد يصدق كما ورد في المعلق من الحديث الذي في البخاري من حديث أبي هريرة عندما نصحه الشيطان الرجيم بقراءة آية الكرسي حتى لا يقربه شيطان ، فقصها أبو هريرة على النبي ﷺ ، فقال له : « صدقك وهو كذوب ذاك الشيطان » ، وهذا كما ترى قيل في من هو شرٌّ من الكوثري إلا وهو إبليس اللعين .

فليس من غضاضة أن يؤخذ من الشخص الشيء ويترك منه أشياء.

وليس معنى أن الشخص قد يُحْذَرُ منه في أشياء أنه لا يؤخذ منه كل شيء، بل قد يصيب ويحسن في أشياء فتؤخذ منه.

فهذه الطريقة التي تقوم على طرح الشخص بجميع أقواله لمجرد أنه قال أو ذهب إلى بعض ما لا يوافق عليه - طريقة طرحها وحذر منها أئمتنا في سالف الأزمان، ولو ذهبنا هذا المذهب لتركنا أقوامًا لا يحصون.

ولذا أدرك أئمة الإسلام خطورة هذا المنحى الخطير فحذروًا منه في مواقف عديدة:

منها ما قاله شيخ البخاري علي بن المديني:

«لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي - يعني التشيع - : خربت الكتب».

وقال ابن المديني ليحيى بن سعيد القطان:

إن عبد الرحمن بن مهدي قال: «أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسًا في البدعة»، فضحك يحيى بن سعيد وقال:

كيف يصنع بقتادة ، كيف يصنع بعمر ابن ذر الهمداني ، كيف يصنع بابن أبي رواد ؟ وعدَّ يحيى قومًا أمسكت عن ذكرهم ، ثم قال يحيى : إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرًا .

وغيرها من النقولات التي تجدها في « **الكفاية** » (ص : 128، 129) ، وغيره من كتب أصول الحديث .

ولذا فعلى هؤلاء القراء المعنيين مراجعة أنفسهم ليصونوها من هذا المنزلق الذي يؤدي بهم إلى ترك ما ينفعهم فيفوتهم بذلك خير كثير .

ولعل هؤلاء القراء لو سألوا أنفسهم : ماذا لو كان هذا الكتاب لغير الكوثري من الأشخاص المقبولين لديهم بحسب طريقتهم ، هل سيقبلون قوله أم يردونه ؟ وترك الإجابة لهم .

والله يهدي عباده لما فيه الرضا ويرضي عباده بما فيه الهدى .

وقبل أن نضع القلم لا يفوتنا التنبيه على أن كتاب « **الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة** » للحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى – كنا قد وقفنا على اسم هذا الكتاب من مصنفات الحافظ ابن رجب أثناء عملنا في « **فتح الباري** » لابن رجب ،

وكنا وقتها قد صنفنا مصنفاته ثلاثة أقسام: «مطبوع، ومخطوط، وما لم يعثر عليه»، وكان هذا الكتاب قد وضع ضمن ما لم يعثر عليه، وبعد أكثر من ثلاث سنوات أبلغنا أخونا الفاضل: فيصل العلي - حفظه اللّه - بأنه قد وجده، فسارع جزاه اللّه خيرًا - كعادته - بإرساله إلينا، فقمنا بإخراجه على هذا الوجه[1].

نسأل اللّه أن يرضى عنا جميعًا، وصلى اللّه على النبي الأمين وآله وأصحابه أجمعين.

القاهـــرة — اعتنى به

في — قسم التحقيق بدار الحرمين

25 / شعبان / 1419 / هـ — السيد عزت المرسي — إبراهيم إسماعيل القاضي

14 /12/ 1998 / م — إشـــراف

محمد عوض المنقوش

---

(١) وكان اعتمادنا في طبعنا لهذا الكتاب على نسخة مطبوعة على نسختين خطيتين من مطبوعات دار عالم الفوائد بعناية الدكتور / الوليد آل فريان، وقد ابقينا تعليقاته التي فيها ذكر للخلاف بين النسخ الخطية، وكذلك إذا إضاف شيء في صلب الكتاب بين معقوفتين ابقيناه بتعليقه عليه إلا في موضع أو موضعين.
هذا؛ وقد ذكر الدكتور / الوليد: أنه لم يثبت كل الفروق بين النسخ الخطية، وهذا للعلم، وإذا يسر اللّه حصولنا على المخطوط اعدنا طباعة الكتاب عليها

نماذج من صور المخطوط

هذه الرسالة النفيسة في الكلام على التقليد للشيخ العالم العلامة
زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي الدمشقي
رحمة الابرار ونجانا وإياه من النار
وفي السلوك

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على محمد عبده ورسوله النبي الأمي خاتم النبيين وامام المتقين المبعوث بالدين القويم والشريعة الباقية للمؤيد المحفوظة الذي لا يزال من امته طائفة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة وبعد فقد كثر في هذا الوقت انكار بعض المتأخرين على بعض من ينتسب الى مذهب من المذاهب الاربعة المتبوعة مذاهب الائمة المشهورين في هذه الاعصار وخروج بعضهم عن مذاهبهم بما يراه ويعتقده انه الحق الذي ظهر له او مقلد المجتهد آخر قد انكر عليه قائل ذلك الانكار الذي هو من اتباع الهوى والتكلف وما احوج قائل ذلك الى ان يتعلم ما يجب عليه من امر دينه حتى يحفظ نفسه بذلك عن هذه الاهواء المضلة وذلك ان هذا الامر ليس ببدعة في هذه الامة بل هو امر معتاد في امة محمد صلى الله عليه وسلم كما كان في من قبلنا من الامم الماضية ولم يزل في هذه الامة من يحيي ما اندرس من آثار النبوة ويقوم بحجج الله وبيناته حتى يحفظ الله بهم دينه كما وعد بذلك في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وقد ذم الله تعالى في كتابه الذين يكتمون ما انزل الله من البينات والهدى من بعد ما بينه للناس في الكتاب وقال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فتكفل سبحانه بحفظ كتابه فلم يكل احدا من خلقه الى زيادة في الفاظه ولا في النقص منها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدرج امته القرآن في زمانه على احرف متعددة تيسيرا عليهم لحفظه وتلاوته حيث كان فيهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط فلما كثر الاختلاف في حفظهم لذلك يسر الله تعالى على سبعة احرف كما ورد ذلك في حديث ابي بن كعب وغيره ثم لما انتشرت كلمة الاسلام في الاقطار وتفرق السلف في البلاد المتباعدة صار كل فريق منهم يقرأ القرآن على الحرف الذي وصل اليه فاختلفوا حينئذ في حروف القرآن فكانوا اذا اجتمعوا للدرس او غيره اختلفوا في القراءة اختلافا كثيرا فاجمع اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد عثمان على جمع الامر على حرف واحد خشية ان تختلف هذه الامة في كتاب الله كما اختلفت الامم قبلهم في كتبهم وراوا ان

(الورقة الاولى من الأصل)

(الورقة الأخيرة من الأصل)

هذه الرسالة لزين الدين
ابن رجب رحمه الله
تعالى وعفى
عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى
وصلى الله على محمد عبده ورسوله النبي الأمي خاتم النبيين وإمام المتقين
المبعوث بالدين القيم والشريعة البيضاء المؤيدة المحفوظة الذي لا يزال
من أمته طائفة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة
أما بعد فقد بلغني إنكار بعض الناس على النكاري على بعض من ينتسب إلى
مذهب الإمام أحمد لوغيره من مذاهب الأئمة المشهورين في هذا الزمان
الخروج عن مذاهبهم في مسائل وزعم أن ذلك لا ينكر على من فعله
قد يكون مجتهدا متبعا للحق الذي ظهر له أو مقلدا لمجتهد آخر فلا ينكر ذلك
عليه. فأقول وبالله التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان ولا حول
ولا قوة إلا به لا ريب أن الله تعالى حفظ لهذه الأمة دينها حفظا
لم يحفظ مثله دينا غير دين هذه الأمة. وذكر أن هذه الأمة ليس
بعدها نبي يجدد ما درس من دينها كما كان من قبلنا من الأنبياء كلما
درس دين نبي جدده نبي آخر يأتي بعده. فتكفل الله سبحانه بحفظ
هذا الدين وإقامه له في كل عصر جملة ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال
المبطلين وتأويل الجاهلين. وقد قال تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له
لحافظون. فتكفل الله سبحانه بحفظ كتابه فلم يمكن لأحد من الزيادة في ألفاظه
ولا من النقص منها. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرئ أمته القرآن في كل سنة

(الورقة الأولى من نسخة «أ»)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبـه نستعين

الحمدُ للَّه ربِّ العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يُحبُّ ربُّنا ويرضى. وصلَّى اللَّه محمد عبده ورسوله، النبي الأمي خاتم النبيين وإمامِ المُتقين المبعوث بالدِّين القيّم والشريعة الباقية المؤيَّدة المحفوظة، الذي لا يزال من أُمَّته طائفةٌ ظاهرين على الحق لا يضرُّهم مَن خذَلهم حتى تقوم الساعة.

أمَّا بعـــدُ...

فقد بلغني إنكارُ بعض الناس على إنكاري على بعض من ينتسبُ إلى مذهب الإمام أَحمد وغيره مِن مذاهب الأئمة المَشهورين في هذا الزمان - الخروجَ عن مذاهبهم في مسائل. وزعم أنَّ ذلك لا يُنكر على مَنْ فعله، وأنَّ من فعله قد يكون مُجتهدًا مُتبعًا للحق الذي ظهر له أو مقلدًا لمجتهد آخر فلا يُنكر ذلك عليه.

فأقولُ وباللَّه التوفيق، وهو المُستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلَّا باللَّه:

لا ريب أنَّ اللَّه تعالى حفظ لهذه الأمة دينَها حفظًا لم يحفظ مثلَه دينًا غير دين هذه الأمة؛ وذلك أنَّ هذه الأمة ليس بعدها نبيٌّ يُجدد ما دثر من دينها كما كان دينُ مَن قبلنا من الأنبياء، كلَّما دثر دينُ نبي جدَّده نبيٌّ آخر يأتي بعده.

فتكفَّل اللَّه سبحانه بحفظ هذا الدين، وأقام له في كلِّ عصر حملةً ينفون عنه تحريفَ الغالين وانتحالَ المبطلين وتأويلَ الجاهلين.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. فتكفَّل اللَّهُ سبحانه بحفظ كتابه، فلم يتمكَّن أحدٌ مِن الزيادة في ألفاظه ولا مِن النقص منها.

وقد كان النبيُّ ﷺ يُقرئ أُمَّته القرآن في زمانه على أحرفٍ مُتعددة؛ تيسيرًا على الأمّة لحفظه وتعلّمه، حيث كان فيهم العجوزُ والشّيخ الكبير، والغلام والجارية والرجلُ الذي لم يقرأ كتابًا قط.

فطلب لهم الرخصةَ في حفظهم له أنْ يُقرئهم على سبعة أحرف؛ كما ورد ذلك في حديث أُبيّ بن كعب وغيره.

ثم لما انتشرت كلمةُ الإسلام في الأقطار، وتفرَّق المسلمون في البُلدان المتباعدة صار كلُّ فريقٍ منهم يقرأ القرآن على الحرف الذي وصل إليه. فاختلفوا حينئذٍ في حروف القرآن، فكانوا إذا اجتمعوا في الموسم أو غيره اختلفوا في القرآن اختلافًا كثيرًا.

فأجمع أصحابُ النبي ﷺ في عهد عُثمان على جمع الأمَّةِ على حرفٍ واحد؛ خشية أنْ تختلف هذه الأمّة في كتابها كما اختلفت الأممُ قبلهم في كُتبهم، ورأوا أنَّ المصلحة تقتضي ذلك.

وحرَّقوا ما عدا هذا الحرف الواحد من المصاحف، وكان هذا مِن محاسن أمير المؤمنين عُثمان - رضي اللَّه عنه - التي حَمده عليها عليٌّ وحُذيفة وأعيانُ الصحابة.

وإذا كان عُمر قد أنكر على هشام بن حكيم بن حزام على عهد النبي ﷺ في آيةٍ أشدَّ الأنكار، وأبيُّ بن كعب حصل له بسبب اختلاف القرآن ما أخبر به عن نفسه من الشك، وبعض مَن كان يكتبُ الوحيَ للنبي ﷺ ممن لم يرسخ الإيمانُ في قلبه ارتد بسبب ذلك حتى مات مُرتدًّا.

هذا كلُّه في عهد النبي ﷺ، فكيف الظن بالأمّة بعده أنْ لو بقي الاختلافُ في ألفاظ القرآن بينهم؟.

فلهذا ترك جمهورُ علماء الأمة القراءة بما عدا هذا الحرف الذي جمع عثمانُ عليه المسلمين، ونهوا عن ذلك. ورخَّص فيه نفرٌ منهم، وحكي رواية عن أحمد ومالك مع اختلاف عنهما على ذلك به في الصلاة وغيرها أم خارج الصلاة فقط.

وبكل حال: فلا تختلف الأمّة أنَّه لو قرأ أحدٌ بقراءة ابن مسعود ونحوها مما يخالف هذا المُصحف المجتمع عليه، وادَّعى أنَّ ذلك الحرف الذي قرأ به هو حرف زيد بن ثابت الذي جمع عليه عثمان الأمَّة، أو أنَّه أولى بالقراءة من حرف زيد: لكان ظالماً مُتعديًا مُستحقًّا للعقوبة. وهذا لا يختلف فيه اثنان من المسلمين.

إنَّما محل الخلاف: إذا قرأ بحرف ابن مسعود ونحوه مع اعترافه أنَّه حرفُ ابن مسعود المخالف لمصحف عثمان - رضي اللَّه عنه -.

وأما سنَّة النبي ﷺ: فإنَّها كانت في الأمَّة تُحفظ[1] في الصدور كما يُحفظ القرآن، وكان مِن العلماء من يكتبها كالمصحف ومنهم من ينهى عن كتابتها.

---

(١) (أ): فإنها لم تحفظ.

ولا ريب أنَّ النَّاس يتفاوتون في الحفظ والضبط تفاوتًا كثيرًا.

ثمّ حدث بعد عصر الصحابة قومٌ من أهل البدع والضلال، أدخلوا في الدين ما ليس منه وتعمَّدوا الكذب على النبي ﷺ.

فأقام اللَّهُ تعالى لحفظ السنّة أقوامًا ميَّزوا ما دخل فيها من الكذب والوهم والغلط، وضبطوا ذلك غاية الضبط وحفظوه أشد الحفظ.

ثم صنَّف العلماءُ التصانيف في ذلك، وانتشرت الكتبُ المؤلفة في الحديث وعلومه. وصار اعتمادُ الناس في الحديث الصحيح على كتابي الإمامين أبي عبد اللَّه البُخاري، وأبي الحسين مُسلم بن الحجّاج القُشيري - رضي اللَّه عنهما -.

واعتمادُهم بعد كتابيهما على بقيّة الكُتب الستة خصوصًا سُنن أبي داود وجامع أبي عيسى وكتاب النسائي ثم كتاب ابن ماجه.

وقد صُنِّف في الصحيح مصنفات أُخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ[1] كتابي الشيخين.

---

(١) (أ): تبلغ مبلغ.

ولهذا أنكر العلماءُ على مَن استدرك عليهما الكتاب الذي سمَّاه الـمُستدرك .

وبالغ بعضُ الحفَّاظ فزعم أنَّه ليس فيه حديث واحد على شرطهما .

وخالفه غيرُه ، وقال : يصفو منه حديثٌ كثير صحيح .

والتحقيق : أنَّه يصفو منه صحيحٌ كثير على غير شرطهما . بل على شرط أبي عيسى ونحوه ، وأما على شرطهما فلا .

فقلَّ حديثٌ تركاه إلَّا وله علةٌ خفيّة ؛ لكن لعزة من يَعرف العلل كمعرفتهما وينقده ، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلَّا في الأعصار الـمُتباعدة : صار الأمر في ذلك إلى الاعتماد على كتابيهما والوثوق بهما والرجوع إليهما ، ثم بعدهما إلى بقية الكتب الـمُشار إليها .

ولم يُقبل من أحد بعد ذلك الصحيحُ والضعيف إلا عمَّن اشتُهر حِذقه ومعرفته بهذا الفن واطلاعُه عليه ، وهم قليل جدًّا .

وأمَّا سائرُ النّاس : فإنَّهم يعوِّلون على هذه الكُتب المشار إليها ، ويكتفون بالعزو إليها .

وأما الأحكام ومسائل الحلال والحرام: فلا ريب أنَّ الصحابة والتابعين ومَن بعدهم اختلفوا في كثير مِن هذه المسائل اختلافًا كثيرًا، وكان في الأعصار المتقدمة[1] كلُّ من اشتُهر بالعلم والدين يُفتي بما ظهر له أنَّه الحق في هذه المسائل، مع أنَّه لم يخل مَن[2] كان يشذ منهم عن الجمهور عن إنكار العلماء عليه.

كما كان يُنكر على ابن عبّاس - رضي اللَّه عنه - مسائل متعددة ويفرق[3] بها. وأُنكر ذلك على أتباعه أشدّ من الإنكار عليه، حتى كان ابنُ جُريج لمَّا قدم البصرة إذا رآه الناسُ دخل المسجد الجامع رفعوا أيديَهم ودعوا اللَّه عليه لشذوذه بتلك المسائل التي تلقَّى عن أصحاب ابن عبّاس، حتى أنَّه رجع عن بعضها قبل أنْ يخرج مِن عندهم. وهذا مع أنَّ النّاس حينئذٍ كان الغالبُ عليهم الدين والورع.

فكان ذلك يُريحهم عن أنْ يتكلَّم أحدُهم بغير علم، أو ينصب نفسَه للكلام وليس هو لذلك بأهل.

---

(١) (أ): المتقادمة.

(٢) (أ): ممن.

(٣) ولعله أراد: «تفرد»، واللَّه أعلم.

ثم قلَّ الدينُ والورع، وكثُر من يتكلّم في الدين بغير علم ومن ينصب نفسَه لذلك وليس هو له بأهل.

فلو استمر الحالُ في هذه الأزمان المتأخِّرة على ما كان عليه في الصدر الأول بحيث إنَّ كلَّ أحدٍ يُفتي بما يدّعي أنَّه يظهر له أنَّه الحق؛ لاختل به نظامُ الدين لا محالة، ولصار الحلالُ حرامًا والحرام حلالًا.

ولقال كلُّ من شاء ما يشاء، ولصار دينُنا بسبب ذلك مثلَ دين أهل الكتابين من قبلنا.

فاقتضت حكمةُ اللَّه سبحانه أنْ ضبطَ الدين وحفظه: بأنْ نصب للناس أئمةً مجتمعًا على علمهم ودرايتهم وبلوغِهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى، من أهل الرأي والحديث.

فصار النّاس كلُّهم يعوِّلون في الفتاوى عليهم، ويرجعون في معرفة الأحكام إليهم.

وأقام اللَّهُ مَن يضبط مذاهبَهم ويحرر قواعدَهم، حتى ضُبط مذهبُ كل إمام منهم وأصوله وقواعدُه وفصوله، حتى تُرد إلى ذلك الأحكام ويُضبط الكلامُ في مسائل الحلال والحرام.

وكان ذلك مِن لُطف اللَّه بعباده المؤمنين، ومن جُملة عوائده الحسنة في حفظ هذا الدين.

ولولا ذلك: لرأى الناسُ العجبَ العُجاب، من كلِّ أحمق متكلِّف مُعجبٍ برأيه جَريء على الناس وثَّاب.

فيدَّعي هذا أنَّه إمامُ الأئمة، ويدّعي هذا أنَّه هادي الأمة وأنَّه هو الذي ينبغي الرجوعُ دون الناس إليه والتعويل دون الخلق عليه.

ولكن بحمد اللَّه ومنَّته انسدَّ هذا الباب الذي خطرُه عظيم وأمره جسيم، وانحسمت هذه المفاسدُ العظيمة وكان ذلك من لُطف اللَّه تعالى لعباده وجميل عوائده وعواطفه الحميمة[1].

ومع هذا فلم يزل يظهر مَن يدَّعي بلوغَ درجة الاجتهاد، ويتكلَّم في العلم من غير تقليدٍ لأحد[2] من هؤلاء الأئمة ولا انقياد.

فمنهم مَن يَسوغ له ذلك لظهور صدقه فيما ادّعاه، ومنهم مَن رُدّ عليه قولُه وكُذِّب في دعواه.

---

(١) (أ): الرحيمة.

(٢) (أ): تقيد بأحد.

وأمَّا سائرُ النّاس ممن لم يصل إلى هذه الدرجة فلا يسعُه إلَّا تقليدُ أولئك الأئمة، والدخول فيما دخل فيه سائرُ الأمة.

فإنْ قال أحمق متكلّف: كيف يُحصر النّاسُ في أقوال علماء متعيّنين[1] ويُمنع من الاجتهاد أو مِن تقليد غير أولئك من أئمة الدين.

قيل له: كما جَمع الصحابةُ - رضي اللَّه عنهم - النّاسَ على حرفٍ واحد من حُروف القرآن، ومنعوا النّاس من القراءة بغيره في سائر البُلدان؛ لمَّا رأوا أنَّ المصلحةَ لا تتم إلا بذلك، وأنَّ النّاس إذا تُركوا يقرءون على حروفٍ شتّى وقعوا في أعظم المهالك.

فكذلك مسائلُ الأحكام وفتاوى الحلالِ والحرام، لو لم تُضبط النّاسُ فيها بأقوال أئمة مَعدودين لأدَّى ذلك إلى فساد الدين، وأنْ يُعد كلُّ أحمق متكلّف طلَبت الرياسةَ نفسُه من زُمرة[2] المجتهدين وأنْ يبتدع مقالةً ينسبها إلى بعض مَن سلف من المتقدّمين؛ فربّما كان بتحريف يُحرِّفه عليهم كما وقع ذلك كثيرًا من بعض الظاهريين.

(١) (أ): معينين.
(٢) (أ): جملة.

وربّما كانت تلك المقالة زلّةً من بعض مَن سلف قد اجتمع على تركها جماعةٌ من المسلمين.

فلا تقتضي المصلحةُ غيرَ ما قدَّره اللَّه وقضاه من جمع النّاس على مذاهب هؤلاء الأئمة المشهورين - رضي اللَّه عنهم أجمعين -

فإنْ قيل: الفرقُ بين جمع النّاس على حرفٍ واحد من الحروف السبعة من أحرف القرآن وبين جمعهم على أقوال فقهاء أربعة، أنَّ تلك الحروف السبعة كانت يُقال: معناها واحد أو متقارب والمعنى حاصل بهذا الحرف. وهذا بخلاف قول الفقهاء الأربعة؛ فإنّه يجوز أن يتفقوا على شيءٍ ويكون الحق خارجًا عنهم.

قيل: هذا قد منعه طائفةٌ من العلماء. وقالوا: إنَّ اللَّه لم يكن ليجمع هذه الأمة على ضلالة.

وفي ذلك أحاديثُ تعضُد ذلك.

وعلى تقدير تسليمه: فهذا إنما يقع نادرًا ولا يطّلع عليه إلَّا مجتهد وصل إلى أكثر مما وصلوا إليه، وهذا أيضًا مفقود أو نادر.

وذلك المجتهدُ على تقدير وجوده: فرضُه اتباع ما ظهر له من الحق. وأما غيره ففرضُه التقليد.

وتقليد هؤلاء الأئمة سائغٌ بلا ريب، ولا إثم عليهم ولا مَن قلّدهم ولا بعضهم.

[فإنْ قيل][1]: فهذا يُفضي إلى اتباع لأئمة على الخطأ [قيل][1]: لا يقول القولَ الحق [جميعُ الخلق][1] لا بُد أنْ يكون مذمومًا به أحد من [المخالفين][1].

فلم يتفق للأمة الخطأ، وأكثر ما يقع هذا إنْ كان واقعًا فيما قلّ وقوعه.

فأمَّا المسائلُ التي يحتاج المسلمون إليها عمومًا فلا يجوز أنْ يعتقد أنَّ الأئمة المُقتدى بهم في الإسلام في هذه الأعصار المستطالة اجتمعوا فيها على الخطأ؛ فإنَّ هذا قدحٌ في هذه الأمة قد أعاذها اللَّه منه.

فإنْ قيل: نحن نُسلِّم منعَ عُموم النّاس من سلوك طريق الاجتهاد؛ لما يُفضي ذلك إلى أعظم الفساد.

---

(١) ما بينهما بياض في الأصل و(أ)، والإضافة يقتضيها السياق.

لكن لا نسلّم منعَ تقليد إمامٍ مُتّبع من أئمة المجتهدين غير هؤلاء الأئمة المشهورين.

قيل: قد نبّهنا على علّة المنع من ذلك وهو أنَّ مذاهب غير هؤلاء لم تشتهر ولم تنضبط، فربما نُسب إليهم ما لم يقولوه أو فُهم عنهم ما لم يُريدوه، وليس لمذاهبهم مَن يذبّ عنها ويُنبّه على ما يقع من الخلل فيها بخلاف هذه المذاهب المشهورة.

فإن قيل: فما تقولون في مذهب إمامٍ غيرهم قد دُوّن مذهبُه وضُبط وحفظ كما حُفظ مذاهب هؤلاء؟.

قيل: أولًا: هذا لا يُعلم وجودُه الآن. وإنْ فُرض وقوعه الآن وسُلِّم جوازُ اتباعه والانتساب إليه، فإنَّه لا يجوز ذلك إلا لمن أظهر الانتساب إليه والفتيا بقوله والذبَّ عن مذهبه.

فأمَّا من أظهر الانتسابَ إلى بعض الأئمة المشهورين وهو في الباطن منتسبٌ إلى غيرهم معتقدٌ لمذهب سواه: فهذا لا يسوغ له ذلك البتة، وهو من نوع النفاق والتقيّة، ولا سيّما من أخذ الأموالَ المختصة بأصحاب ذلك الإمام المشهور من الأوقاف أو غيرها.

أو لبّس على النّاس، فأوهمهم أنَّ ما يُفتي به من مذهب مَن ينتسب إليه في الباطن هو مذهب ذلك الإمام المشهور.

فهذا غير سائغ قطعًا، وهو تلبيسٌ على الأمة وكذبٌ على علماء الأمة.

ومَن نسب إلى أئمة الإسلام ما لم يقولوه، أو ما عُلم أنَّهم يقولون خلافه فإنّه كاذبٌ يستحق العقوبة على ذلك.

وكذلك إنْ صنَّف كتابًا على مذهب إمام معيَّن، وذكر فيه ما يعتقده من قول من ينتسب إليه في الباطن من غير نسبته إلى قائله.

وكذلك لو كان الكتاب المصنَّف لا يختصّ بمذهب معيّن، إلا أنّ مصنَّفه في الظاهر ينتسب إلى مذهب إمام معيّن وفي الباطن إلى غيره. فيذكر فيه أقوالَ مَن ينتسب إليه باطنًا مِن غير بيان لمخالفتها لمذهب من ينتسب إليه ظاهرًا.

فكلُّ هذا إيهامٌ وتدليس غير جائز، وهو يقتضي خلطَ مذاهب العلماء واضطرابها.

فإن ادّعى مع ذلك الاجتهاد كان أدهى وأمرّ، وأعظم فسادًا وأكثر عنادًا؛ فإنَّه لا يسوغ ذلك مطلقًا إلّا لمن كمُلت فيه أدواتُ الاجتهاد: من معرفة الكتاب والسنّة وفتاوى الصحابة والتابعين، ومعرفة الإجماع والاختلاف، وبقيّة شرائط الاجتهاد المعروفة.

وهذا يدّعي اطلاعًا كثيرًا على السنّة، ومعرفة صحيحها من سقيمها، ومعرفةَ مذاهب الصحابة والتابعين والآثار المنقولة عنهم في ذلك.

ولهذا كان الإمام أحمد يُشدد أمر الفُتيا، ويمنع منها مَن يحفظ مائة ألف حديث ومائتي ألف حديث وأكثر من ذلك.

وعلامةُ صحة دعواه: أنْ يستقلّ بالكلام في المسائل كما استقل غيرُه من الأئمة، ولا يكون كلامُه مأخوذًا من كلام غيره.

فأمَّا مَن اعتمد على مجرَّد نقل كلام غيره، إمَّا حكمًا أو حكمًا ودليلًا: كان غايةُ جهده أنْ يفهمه، وربّما لم يفهمه جيّدًا أو حرّفه وغيرّه. فما أبعد هذا عن درجة الاجتهاد، كما قيل:

فدع عنك الكتابةَ لست منها ولو سوَّدت وجهك بالمداد

فإنْ قيل: فما تقولون في نهي الإمام أحمد وغيره من الأئمة عن تقليدهم وكتابة كلامهم، وقول الإمام أحمد: لا تكتب كلامي ولا كلام فلان وفلان، وتعلّم كما تعلمنا؟ وهذا كثيرٌ موجود في كلامهم.

قيل: لا ريب أنَّ الإمام أحمد - رضي اللَّه عنه - كان ينهى عن آراء الفقهاء والاشتغال بها حفظًا وكتابة، ويأمر بالاشتغال بالكتاب والسنّة حفظًا وفهمًا وكتابة ودراسة، وبكتابة آثار الصحابة والتابعين دون كلام مَن بعدهم ومعرفة صحة ذلك من سقمه والمأخوذ منه والقول الشاذ المطرح منه.

ولا ريب أنَّ هذا مما يتعيّن الاهتمامُ به والاشتغال بتعلّمه أولًا قبل غيره.

فمن عرف ذلك وبلغ النهاية من معرفته كما أشار إليه الإمام أحمد، فقد صار علمُه قريبًا من علم أحمد.

فهذا لا حَجر عليه ولا يتوجّه الكلام فيه، إنَّما الكلام في منع من لم يبلغ هذه الغاية ولا ارتقى إلى هذه النهاية ولا فهم من هذا إلا النزر اليسير، كما هو حال أهل هذا الزمان.

بل هو حالُ أكثر النّاس منذ أزمان، مع دعوى كثيرٍ منهم الوصول إلى الغايات والانتهاء إلى النهايات وأكثرهُم لم يرتقوا عن درجة البدايات.

وإذا أردت معرفةَ ذلك وتحقيقه، فانظر إلى علم الإمام أحمد - رضي اللَّه عنه - بالكتاب والسنّة.

أمَّا علمه بالكتاب : فإنّه – رضي اللّه عنه – كان شديد العناية بالقرآن وفهمه وعلومه، وكان يقول لأصحابه: قد ترك الناسُ فهم القرآن. على وجه الذّم لهم.

وقد جمع في القرآن كثيرًا من الكتب، من ذلك: كتاب الناسخ والمنسوخ، والمقدّم والمؤخّر، وجمع التفسير الكبير، وهو محتوٍ على كلام الصحابة والتابعين في التفسير.

وتفسيرُه من جنس التفاسير المنقولة عن السّلف: من تفاسير شيوخه كعبد الرزاق، ووكيع، وآدم بن أبي إياس، وغيرهم. ومن تفاسير أقرانه كإسحاق وغيره، وممن بعده ممن هو على منواله كالنسائي، وابن ماجه، وعبد بن حُميد، وابن أبي حاتم، وغيرهم من أهل الحديث. وكلُّ هؤلاء جمعوا الآثار المروية عن السلف في التفسير من غير زيادة كلام من عندهم.

وأمَّا علمُه – رضي اللّه عنه – بالسنّة: فهذا أمرٌ اشتهر وذاع ووقع عليه الوفاق والإجماع، وأنَّه حامل لواء السنّة والحديث وأعلم النّاس في زمانه بكلام النبي ﷺ وأصحابه والتابعين.

واختص عن أقرانه من ذلك بأمور متعددة، منها: سعةُ الحفظ وكثرته، وقد قيل: إنّه كان يحفظ ثلاثمائة ألف حديث.

ومنها : معرفةُ صحيحه من سقيمه : وذلك تارة بمعرفة الثقات من المجروحين ، وإليه كانت نهاية المُنتهى في علم الجرح والتعديل .

وتارة معرفة طُرق الحديث واختلافه ، وهو معرفة علل الحديث . وكان أيضًا نهايةً في ذلك .

وهذا وإنْ شاركه كثيرٌ من الحفّاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة ، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعلل الآثار الموقوفة .

ومن تأمّل كلامه في ذلك : رأى العجب ، وجزم بأنّه قلّ مَن وصل إلى فهمه في هذا العلم - رضي اللّه عنه - .

ومنها : معرفتُه فقه الحديث وفهمه وحلاله وحرامه ومعانيه ، وكان أعلمَ أقرانه بذلك كما شهد به الأئمة من أقرانه : كإسحاق ، وأبي عُبيد ، وغيرهما .

ومَن تأمّل كلامه في الفقه وفهم مأخذه ومداركه فيه ، علم قوّة فهمه واستنباطه .

ولدقّة كلامه في ذلك ، ربّما صعُب فهمُه على كثير من أئمة أهل التصانيف ممن هو على مذهبه ، فيعدلون عن مآخذه الدقيقة إلى مآخذ أُخر ضعيفة يتلقّونها عن غير أهل مذهبه ، ويقع بسبب ذلك خللٌ كثير في فهم كلامه وحمله على غير محامله .

ولا يحتاج الطالبُ لمذهبه إلّا إلى إمعانٍ وفهم كلامه.

وقد رُؤي من فهمه وعلمه ما يقضي منه العجب، وكيف لا ولم يكن مسألة سبق للصحابة والتابعين ومن بعدهم فيها كلامٌ إلا وقد علمه وأحاط علمه به وفهم مأخذ تلك المسألة وفقهها، وكذلك كلام عامة فقهاء الأمصار وأئمة البلدان - كما يُحيط به معرفته - كمالك، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم.

وقد عُرض عليه عامةُ علم هؤلاء الأئمة وفتاويهم، فأجاب عنها تارة بالموافقة وتارةً بالمخالفة.

فإنَّ مُهنّا بن يحيى الشامي عرض عليه عامةَ مسائل الأوزاعي وأصحابه، فأجاب عنها.

وجماعةٌ عرضوا عليه مسائلَ مالك وفتاويه من «الموطأ» وغيره، فأجاب عنها. وقد نقل ذلك عنه حنبلُ وغيره.

وإسحاقُ بن منصور عرض عليه عامةَ مسائل الثوري، فأجاب عنها.

وكان أولًا قد كتب كُتبَ أصحاب أبي حنيفة وفهمها وفهم مآخذهم في الفقه ومداركَهم، وكان قد ناظر الشّافعيّ وجالسه مُدّة وأخذ عنه.

وشهد له الشّافعيُّ - رضي اللّه عنه - تلك الشهادات العظيمة في الفقه والعلم، وأحمد مع هذا شاب لم يتكهل.

ومعلوم أنَّ من فهم علمَ هذه العلوم كلِّها وبرع فيها، فأسهلُ شيءٍ عنده معرفة الحوادث والجواب عنها، على قياس تلك الأصول المضبوطة والمآخذ المعروفة.

ومن هنا قال عنه أبو ثور: كان أحمد إذا سُئل عن مسألة كأنَّ علم الدنيا لوحٌ بين عينيه. أو كما قال.

ولا نعلم سُنَّةً صحيحة عن النبي ﷺ إلّا وقد أحاط بها علمًا، وكان أشدَّ النّاس اتباعًا للسنّة إذا صحّت ولم يعارضها معارضٌ قوي.

وإنَّما ترك الأخذَ بما لم يصح، وبما عارضه معارضٌ قوي جدًّا.

وكان السلفُ - رضي اللّه عنهم - لقُرب عهدهم بزمن النبوة وكثرةِ ممارستهم كلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم يعرفون الأحاديث الشاذّة التي لم يُعمل بها، ويطرحونها ويكتفون بالعمل بما مضى عليه السلفُ. ويعرفون مِن ذلك ما لم يعرفه مَن بعدهم، ممن لم تبلغه السننُ إلا من كُتب الحديث لطول العهد وبُعده.

إذا فهمت هذا وعلمته: فهذه نصيحةٌ لك أيّها الطالب لمذهب هذا الإمام أؤديها إليك خالصةً لوجه اللَّه تعالى ؛ فإنَّه لا يؤمن أحدُكم حتى يُحب لأخيه ما يحب لنفسه .

إياك ثم إياك أنْ تحدّث نفسك أنّك قد اطّلعت على ما لم يطّلع عليه هذا الإمام ، ووصلت من الفهم إلى ما لم يَصل إليه هذا الذي ظهر فضلُ فهمه على من بعده من أولي الأفهام .

ولتكن همّتك كلُّها مجموعة على فهم ما أشار إليه ، وتعلُّم ما أرشد إليه من الكتاب والسنّة على الوجه الذي سبق شرحُه .

ثم بعد ذلك : ليكن همّك في فهم كلام هذا الإمام في جميع مسائل العلم ، لا مسائل الإسلام ، أعني : مسائل الحلال والحرام .

وفي علم الآفاق ، أعني : مسائل الإيمان باللَّه وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر ، وهو العلم المسمَّى في اصطلاح كثيرٍ من العلماء بعلم السُّنة .

فإنَّ هذا الإمام كان غايةً في هذا العلم ، وقد امتُحن بسبب مسائل منه وصبر للَّه على تلك المحنة ، ورضي المسلمون كلُّهم

بقوله الذي قاله ومَقامه الذي قامه وشهدوا أنَّه إمامُ السنَّة وأنَّه لولاه لكفر النّاس.

فمن كانت هذه منزلتُه في علم السنّة، كيف يُحتاج إلى تلقي هذا العلم من كلام أحدٍ من العلماء غيره، لا سيّما لمن ينتسب إلى مذهبه.

فليتمسّك بكلامه في عامة هذا الباب، ويُعرض عمّا أُحدث من فضول المسائل التي أُحدثت. وليس للمسلمين فيما أُحدث حاجة؛ بل تُشغل عن العلم النافع، وتُوقع العداوةَ والبغضاء بين المسلمين، وتُوجب كثرةَ الجدل والخصومات في الدنيا مما هو منهيٌّ عنه عند هذا الإمام وغيره من السلف الماضين.

وكذلك علم الإحسان: وهو علم المُراقبة والخشية، كان هذا الإمام فيه غاية كما كان في علم الإسلام والإيمان آية. ولكن كان الغالبُ عليه في هذا العلم تحقيق الأعمال دون تزويق الأحوال؛ فلذلك كان لا يطلق إلّا المأثور عن السلف دون ما أخذته المتأخرون عن الخلف.

ولقد كان - رضي اللّه عنه - في جميع علومه مستندًا بالسنّة، لا يرى إطلاقَ ما لم يُطلقه السلفُ الصالح من الأقوال ولا سيّما في علم الإيمان والإحسان.

وأمّا علم الإسلام : فكان يُجيب فيه عن الحوادث الواقعة مما لم يسبق فيها كلامٌ ؛ للحاجة إلى ذلك . مع نهيه لأصحابه أنْ يتكلّموا في مسائل ليس لهم فيها إمام .

وإنَّما كان يُجيب غالبًا عمّا سبق الكلامُ فيه ، وفيما يحتاج ولا بُد لوقوعه ومعرفة حُكمه .

فأمَّا ما يولِّده الفقهاءُ من المسائل التي لا تقع أو لا تكاد تقع إلَّا نادرًا ، فكان ينهى كثيرًا عن الكلام فيها ؛ لأنه قليلُ الفائدة ويُشغل عمَّا هو أهم منه مما يحتاج إلى معرفته .

وكان – رضي اللَّه عنه – لا يرى كثرة الخصام والجدال ، ولا توسعة لقيل أو لقال في شيءٍ من العلوم والمعارف والأحوال .

إنّما يرى الاكتفاءَ في ذلك بالسنة والآثار ، ويحُث على فهم معاني ذلك من غير إطالةٍ للقول والإكثار .

ولم يترك توسعةَ الكلام بحمد اللَّه عجزًا ولا جهلًا ، ولكن ورعًا وفضلًا واكتفاءً بالسنّة فإنّ فيها كفاية ، واقتداءً بالسلف الصالح من الصحابة والتابعين فبالاقتداء بهم تحصل الهداية .

فإنْ أنت قبلت هذه النصيحة وسلكت الطريقة الصحيحة ، فلتكن همّتك : حفظَ ألفاظ الكتاب والسنّة ، ثم الوقوف على

معانيها بما قال سلف الأمّة وأئمتها ، ثم حفظَ كلام الصحابة والتابعين وفتاويهم وكلام أئمة الأمصار ، ومعرفةَ كلام الإمام أحمد وضبطه بحروفه ومعانيه والاجتهاد على فهمه ومعرفته .

وأنت إذا بلغت مِن هذه الغاية فلا تظن في نفسك أنّك بلغت النهاية ، وإنّما أنت طالبٌ متعلّم من جملة الطلبة المتعلّمين .

ولو كُنتَ بعد معرفتِك ما عرفتَ موجودًا في زمن الإمام أحمد ، ما كنت حينئذٍ معدودًا من جملة الطالبين . فإنْ حدّثت نفسُك بعد ذلك أنّك قد انتهيت أو وصلت إلى ما وصل إليه السلفُ فبئس ما رأيت .

وإيّاك ثم إيّاك : أنْ تترك حفظَ هذه العلوم المشار إليها وضبطَ النصوص والآثار المعوّل عليها ، ثم تشتغل بكثرةِ الخصام والجدال وكثرة القيل والقال وترجيح بعض الأقوال على بعض الأقوال مما استحسنه عقلُك ، ولا تعرف في الحقيقة مَن القائل لتلك الأقوال وهل هو من السلف المُعتبر بأقوالهم أو من غير أهل الاعتدال .

وإيّاك أنْ تتكلّم في كتاب اللّه أو في حديث رسول اللّه ﷺ بغير ما قاله السلفُ كما أشار إليه إمامُك ، فيفوتك العلمُ النافع وتضيع أيامُك .

فإنَّ العلم النافع: إنّما هو ما ضُبط في الصدور، وهو عن الرسول أو عن السلف الصالح مأثور.

وليس العلم النافع: أرأيت وأريت؛ فقد نهى عن ذلك الصحابةُ ومَن بعدهم ممن إذا اقتديت بهم فقد اهتديت. وكيف يصح لك دعوى الانتساب إلى إمام، وأنت على مخالفته مُصر ومن علومه وأعماله وطريقته تفر؟!.

واعلم وفّقك اللّه: أنّك كلّما اشتغلت بتلك الطريقة، وسلكت السُبلَ الموصلة إلى اللّه على الحقيقة، واستعملت الخشية ونفسها المراقبة، ونظرتَ في أحوال مَن سلف من الأئمة بإدمان النظر في أحوالهم بحُسن العاقبة - ازددت باللّه وبأمره علمًا وازددت لنفسك احتقارًا وهضمًا، وكان لك من نفسك شغلٌ شاغل عن أنْ تتفرّغ لمخالفة المسلمين.

ولا تكن حاكمًا على جميع فرق المؤمنين، كأنك قد أُوتيت علمًا لم يؤتوه أو وصلت إلى مقامٍ لم يصلوه.

فرحم اللّهُ من أساء الظنّ بنفسه علمًا وعملاً وحالاً وأحسن الظن بمن سلف، وعرف من نفسه نقصًا ومن السلف كمالاً، ولم يهجم على أئمة الدين ولا سيّما مثل الإمام أحمد وخصوصًا إنْ كان إليه من المُنتسبين.

وإنْ أنت أبيت النصيحةَ وسلكت طريقة الجدال والخصام، وارتكبت ما نُهيتَ عنه من التشدّق والتفيهق وشقشقة الكلام، وصار شغلك الرد على أئمة المسلمين والتفتيش عن عيوب أئمة الدين: فإنك لا تزداد لنفسك إلّا عُجبًا ولا لطلب العلو في الأرض إلّا حُبًّا ومن الحق إلا بُعدًا وعن الباطل إلا قُربًا، وحينئذٍ فتقول: ولم لا أقول وأنا أولى من غيري بالقول والاختيار، ومَن أعلم مني ومن أفقه مني؟ كما ورد في الحديث. هذا يقوله من هذه الأمّة من هو وقود النّار.

أعاذنا اللّه وإيّاكم من هذه الفضائح، ووفّقنا وإياكم لقبول النصائح بمنّه وكرمه إنّه أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين.

فإنْ أبيت إلّا الإصرار على أنَّ العلم والتفقّه هو نقلُ الأقوال وكثرة البحث عليها والجدال، وأنَّ من اتسع في ذلك ونقّب عن عيوب الأئمة بالنظر والاستدلال أعلم ممن لم يكن كذلك، وأنّ من قلّ كلامُه في هذا فليس هنالك.

فنقول لك: من هنا اعتقد طوائفُ من أهل الضلال أنَّ الخلْف أعلم من السَّلَف؛ لما امتازوا به من كثرة القيل والقيل.

ونحن براء إلى اللّه من هذه الأقوال، ولو كان الأمرُ على هذا لكان شيوخُ المعتزلة والرافضة أعلم من سلف الأمّة وأئمتها.

وتأمل كلامَ شيوخ المعتزلة كعبد الجبار بن أحمد الهمداني وغيره، وكثرة بحوثه وجداله واتساعه في كثرة مقاله، وكذلك من كان من أهل الكلام من سائر الطوائف.

وكذلك المصنّفون في سائر الكلام، وفي الفقه من فقهاء الطوائف: يُطيلون الكلام في كل مسألة أطالة مُفرطة جدًّا.

ولم يتكلّم أئمتُهم في تلك المسائل بتقريرها وكلامهم فيها.

هل يجوز أن يُعتقد بذلك فضلُهم على أئمة الإسلام، مثل: سعيد ابن المسّيب، والحسن، وعطاء، والنخعي، والثوري، والليث، والأوزاعي، ومالك، والشّافعيّ، وأحمد، وإسحاق، وأبي عُبيد، ونحوهم؟!.

بل التابعون المتسعون في المقال أكثر من الصحابة بكثير.

فهل يعتقد مسلم أنَّ التابعين أعلمُ من علماء الصحابة؟!.

وتأمَّل قولَ النبي ﷺ: «**الإيمانُ يمان، والفقهُ يمان، والحكمة يمانية**». قاله في مدح أهل اليمن وفضلهم.

فشهد لهم بالفقه والإيمان، ونسبها إليهم لبلوغهم الغاية في الفقه والإيمان والحكمة.

ولا نعلم طائفةً من عُلماء المسلمين أقلّ كلامًا من أهل اليمن، ولا أقل جدالًا منهم سلفًا وخلفًا. فدلَّ على أنَّ العلم والفقه الممدوح في لسان الشارع: هو العلم باللَّه المؤدّي إلى حُبّه ومحبته وإجلاله وتعظيمه، وهما مع العلم بما يحتاج إليه من أوامره ونواهيه كما كان عليه علماء أهل اليمن قديمًا، مثل: أبي موسى الأشعري، وأبي مُسلم الخولاني، وأويس، وغيرهم. دون ما زاد على ذلك: من ضرب أقوال النّاس بعضها ببعض، وكثرة التفتيش عن عوراتهم وزلّاتهم.

وهو أنَّ أكثر الأئمة غلِطوا في مسائل يسيرة مما لا تقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا؟ فلقد انغمر ذاك في محاسنهم وكثرة صوابهم، وحُسن مقاصدهم ونصرهم للدين.

والانتصابُ للتنقيب عن زلّاتهم ليس محمودًا ولا مشكورًا، لا سيّما في فضول المسائل التي لا يضر فيها الخطأ ولا ينفع فيها كشفُ خطئهم وبيانُه.

وكذلك كثرة البحث عن فضول علوم لا تنفع[1] في الدين وتشغل عن اللَّه والاشتغال به، وتقسّي القلب عن ذكره ويُوجب لأهلها حبَّ العلو والرئاسة على الخلق.

(١) إلى هنا تنتهي نسخة (أ).

فكلّ هذا غيرُ محمود، وقد كان النبيُّ ﷺ يتعوّذ من علم لا ينفع، وفي حديث عنه أنَّه قال: «**سلوا اللَّه علمًا نافعًا وتعوّذوا من علم لا ينفع**».

وفي حديث عنه: «**إنّ من العلم جهلًا**». وكان ﷺ يكره إطالة القول وكثرة تشقيق الكلام، ويُحب التجوّز في القول؛ وفي ذلك عنه أحاديثُ كثيرة يطول ذكرُها.

وكذلك التصدّي لرد كلام أهل البدع بجنس كلامهم، من الأقيسة الكلامية وأدلة العقول: يكرهه الإمامُ أحمد، وأئمة أهل الحديث كيحيى القطّان، وابن مهدي، وغيرهم.

وإنّما يرون الردَّ عليهم بنصوص الكتاب والسنّة وكلام سلف الأمّة إنْ كان موجودًا، وإلّا رأوا السكوت أسلم.

وكان ابنُ المبارك، أو غيره من الأئمة يقول: ليس أهل السنّة عندنا من رد على أهل الأهواء، بل من سكت عنهم.

ذكر هذا كراهيةً[1] عن العلم الذي جاء به الرسولُ ﷺ، وعن العمل بمقتضاه؛ فإنّ فيه كفاية، ومن لم يكفه ذلك فلا كفاه اللَّه!

(١) أي: ذبًا أو ذودًا، واللَّه أعلم.

وكل ما ذكرته ها هنا : فأنا أعلم أنَّ أَهل الجدال والخصومات يناقشون فيه أشد المناقشة ويعترضون عليه أشد الاعتراض . ولكن إذا وضح الحق تعيّن اتباعُه وتركُ الالتفات إلى من نازع فيه وشغب وخاصم وجادل وألّب .

ومن ها هنا يُعلم : أنَّ علم الإمام أحمد ومن سلك سبيله من الأئمة أعلم علوم الأمّة وأجلّها وأعلاها ، وأنَّ فيه كفايةً لمن هداه اللّه إلى الحق .

ومَن لم يجعل اللّه له نُورًا فما له من نور[1] .

* * *

(١) كُتب في الأصل بعد ذلك ما نصّه : تمت الرسالةُ المباركة الشافية لمن وقف عليها ونظر فيها ، وعمل بما فيها ، فهي له كافية . واللّه الموفّق لإصابة الصواب وإليه المرجع والمآب ، والحمد للّه رب العالمين والعاقبة للمتقين ، وصلى اللّه على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وكان الفراغ من نسخ هذه الرسالة نهار الثلاثاء ثلاثة عشر (جا) سنة ١٣٤٣هـ ، وصلى اللّه على محمد وآله وصحبه أجمعين . بلغ مقابلة على أصلين ، فصح إن شاء اللّه تعالى . وهي بقلم حمد بن عبد العزيز العُريني .

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمـة	7
مقدمة المؤلف	17
سبب تأليف الكتاب	17
حفظ اللَّه تعالى لهذا الدين	18
جَمع عثمان الأمصارَ على حرف واحد والمصلحة في ذلك	19
حفظ سنة النبي ﷺ	20
المصنفات في الحديث وعلومه	21
الاعتماد في الحديث على الصحيحين، وبقية الكتب الستة	21
الكلام على أحاديث «مستدرك الحاكم»	22
الاختلاف في الأحكام ومسائل الحلال والحرام	23
المذاهب الفقهية المشهورة، وأثرها في حفظ الدين	24
دفع إشكال حول الالتزام بالمذاهب المشهورة	26
دفع إشكال آخر	27
إشكالٌ وجوابه	28

علّة المنع من تقليد غير المذاهب الأربعة 29
تشديد الإمام أحمد في أمر الفتيا 31
إشكال : في نهي الإمام أحمد عن تدوين كلامه أو تقليده ،
ودفع هذا الإشكال 31
الثناء على الإمام أحمد ، وذكر تفننه في علوم كثيرة 32
نصائح مهمة لطالب العلم لا يُسْتغنى عنها 37
النظر إلى عيوب النفس فإن فيها الشغل الشاغل 41
الثناء على أَهل اليمن ، وقلة الجدال فيهم سلفًا وخلفًا 43
غلط العلماء في أشياء يسيرة ، وذم تتبع زلّاتهم والتنقيب عنها 44
عدم رضا أهل الجدل والخصومات بهذا الكلام 46

* * *

طبعت بمطابع دار الحرمين بالقاهرة

ت : 4820392